الفصل الخامس

جهات دينية فاعلة جديدة في جنوب إفريقيا:

العمل الإنساني الإسلامي كنموذج

ساندريا سعروني

يمثل العمل الإنساني الإسلامي في جنوب أفريقيا آفاقًا سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة للأقلية المسلمة في جنوب افريقيا[1]. وقد ارتبط نموه في السبعينيات بالاتجاهات التجديدية الإسلامية الدولية. وتحاول هذه الدراسة تحليل الأشكال الحالية للعون الإسلامي، من منظور اجتماعي تاريخي، يأخذ في الاعتبار تأثير التدين، المعولم على نشأة جهات مسلمة فاعلة وعلاقتها بالدولة. وسأبيّن أن مسلمي جنوب أفريقيا؛ خاصة المنحدرين من أصول هندية، دخلوا في حقل العمل الإنساني؛ بهدف تعزيز الأسلمة، وإعادة الأسلمة تحت تأثير المؤسسات الإسلامية الدولية. وفي التسعينيات، ترسخت ممارسات جديدة للتضامن الإسلامي في إطار التحرير الاقتصادي؛ خاصة بتحول المنظمات غير الحكومية الإسلامية في جنوب أفريقيا إلى الاحتراف في عملها، وهي التي ربطت هويتها الإسلامية تدريجيًّا بهويّة مواطنيها؛ مما ساعد على توطين الجمعيات الإسلامية وعلى التغيير الديني.

عولمة الدين

وتسييس التضامن الإسلامي

تميزت رسالة الجمعيات الإسلامية الخيرية والاجتماعية في جنوب أفريقيا بغلبة الوشائح الاجتماعية؛ ففي ولاية ناتال[٢] السابقة، كانت المؤسسات ذات المنشأ الهندي، تحت قيادة مسلمي چوجاراتي في غالب الأحيان، أولى الحركات المنظمة لبناء التضامن الإسلامي. وقد استمر هذا النمط في تعبئة طاقة الجمعيات، وإحياء وعي المواطنين المسلمين. وفي السبعينيات، تأسست عدة منظمات خيرية، تحت قيادة الهنود المسلمين المتحمسين، مثل: حركة الدعوة الإسلامية، والجمعية الطبية الإسلامية، والصندوق الوطني للزكاة لجنوب أفريقيا، ووكالة مسلمي أفريقيا في الثمانينيات.

وقد جاءت المنظمات الأخيرة نتاجاً للحركة الوطنية الإسلامية، المسماة "حركة الشباب المسلم". والتي ترجع جذورها إلى الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد كانت هذه المنظمات القديمة – والتي تضع في قلب رسالتها الخدمات التعليمية والإجتماعية – مبادرة من التجار ورجال الأعمال، تدفعهم حركة "الإجارة" وأشكال أخرى من الحركات التجديدية الهندية. وقد تم تمويل الأنشطة الاجتماعية باسم الإسلام ومؤسساته؛ خاصة *"الزكاة"*، و*"الصدقة"* و*"الأوقاف"*. وفي الفترات اللاحقة، استندت الجمعيات الإسلامية إلى أنماط أخرى من الأفكار والأيديولوجيات: إسلاموية الإخوان المسلمين، وأفكار المودودي، وجماعته الإسلامية، و"الوحدة الإسلامية " للجمعية العالمية للشباب المسلم.

وقد انتشرت هذه الأفكار الإسلامية الدولية بواسطة "حركة الشباب المسلم" في مختلف المجموعات العرقية في البلاد (المالاي والهنود والأفارقة السود)، وعُدِّلت لتوائم الظروف الخاصة بالإسلام، كدين للأقلية في إطار العزل السياسي الذي يمارسه نظام الفصل العنصري (الأپارتهايد). هذا بالإضافة إلى أن إدماج حركة الشباب المسلم في الشبكات الإسلامية الدولية، التي تسيطر عليها التوجهات الإسلاموية للإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية، والتي تمولها المؤسسات الدولية مثل الجمعية العالمية للشباب المسلم، مكّنت مسلمي جنوب

أفريقيا من البروز على المشهد الدولي للأحداث، وأن تصبح جزءاً أصيلاً ومتكاملاً من "الأمة".

غير أن هذا البروز على مسرح الأحداث الإسلامية الدولية لم يكن يعني ولاء لإسلاموية تميّزها رغبة في الاستيلاء على السلطة. وحتى لو أكدت هذه المنظمات الهادفة إلى إعادة الأسلمة أهمية أسلمة البلاد، واعتماد الشريعة في كتاباتها وخطابها، لا يمكننا اعتبارها جهات إسلامية فاعلة. ولم يكن الاستيلاء على السلطة ومجابهة الحكومة جزءًا من برنامجها السياسي؛ خاصة وأن أغلبية الجمعيات الإسلامية في البلاد حرصت على علاقتها السلمية بالدولة.

وبالتأكيد، كانت حركة الشباب المسلم من المناهضين للفصل العنصري، ولكنها لم تتبع قط سياسة كسياسة "دعوة الإسلام"، والتي تركت أثرها على الحركة المناهضة للأپارتهايد في مديرية الكاپ[٤]، وقد كان في إيثار المنظمات الإسلامية للحياد تجاه النظام العنصري، ما سهل عليها العمل في المجالات الاجتماعية والخيرية. ويقدم الإسلام في جنوب أفريقيا – بهذه الصورة – ضرباً من ضروب العمل الإسلامي، يعرّف في هذه الحالة كعمل يركز على المجتمع. وستؤثر هذه الثقافة السياسية، مصحوبة بالبعد الدولي الإسلامي، تأثيرًا بالغاً على العلاقة بين الدولة والإسلام الرسمي في جنوب افريقيا، والمواطنين الأفارقة السود والمسلمين الهنود.

العمل الإسلامي في الجنوب الأفريقي

بدأ إنشاء مجال للعمل الإسلامي بإقامة منظمة إقليمية، هي مؤتمر الشباب الإسلامي للجنوب الأفريقي. وقد ساعدت هذه المنظمة – والتي تمولها المؤسسات الإسلامية للدول البترولية العربية؛ خاصة المملكة العربية السعودية – على إدماج منطقة الجنوب الأفريقي في الإسلام العالمي. وقد استطاعت الاقلية الهندية المسلمة – بوصفها وسيلة الاتصال الفكري مع هذه المؤسسات الدولية – أن تحافظ رغم ذلك – على سيطرتها على المنحى الجديد؛ لإعادة الأسلمة في جنوب أفريقيا من قاعدتها هناك. وستواصل هاتان الجهتان: "الممولون" السعوديون

و"المديرون" الإسلاميون الجنوب أفريقيون، يتقاسمان القيادة المشتركة لمشروع الأسلمة، وإعادة الأسلمة في الجنوب الأفريقي، دون نشوء علاقة تبعية تحت قيادة سعودية.

وقد أصبح مؤتمر الشباب الأسلامي لجنوب أفريقيا – والذي أنشئ بموجب قرار اتخذته رابطة العالم الإسلامي[٥]، في موريتانيا عام ١٩٧٦ – أداة للحركات الإسلامية في جنوب أفريقيا في إطار هذا الجنوب. وقد كان مؤتمره الأول – والذي عقد في بوتسوانا في يونيو/حزيران ١٩٧٧ – تحت عنوان "مسئولية المسلمين تجاه الإنسانية (مع إشارة خاصة إلى الجنوب الأفريقي)"، انداحت أولاً عبر جنوب أفريقيا، ثم عبر كامل منطقة الجنوب الأفريقي. وقد جاءت سياسة التركيز الإقليمي؛ بغية خلق معالجة جديدة للهويّة الإسلامية، فقد دُعي مسلمو جنوب افريقيا إلى التوقف عن التوجه إلى بلدانهم الأصلية (مثل الهند)، أو مجموعاتهم العرقية، أو العالم العربي الذي تشكل مدنه المقدسة (مكة والمدينة) قلب العالم الإسلامي. وقد كان ذلك خطوة مهمة؛ للابتعاد عن أنماط التفكير، التي تجعل المسلمين، الذين يعيشون على هامش العالم الإسلامي، يندمجون في المركز العربي (أو في بعض الأحيان الجنوب آسيوي).

ولمؤتمر الشباب الإسلامي مكتب في دُربان، يقوم بتنسيق برنامج الأسلمة وإعادة الأسلمة في تسعة من بلدان الجنوب الأفريقي، وهي: بوتسوانا وليسوتو وملاوي وسوازيلاند وموزمبيق وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا. ويبلغ عدد المسلمين في هذه البلدان نحو ١١,٥ مليون مسلم؛ مما يشكل ٣ بالمائة من جملة سكان القارة الأفريقية (موميسا ٢٠٠٢، ٢٨٥)[٦]. وقد انعقدت المؤتمرات كل عامين، ليلتقي فيها مسلمو الجنوب الأفريقي لتبادل التجارب في مجال إعادة الأسلمة، وللالتزام بجعل الإسلام، كما قال المودودي، "منهاج حياة" في المنطقة. وقد كانت إعادة الأسلمة، أكثر من أسلمة الأفارقة، في قلب اهتمامات مؤتمر الشباب الإسلامي بين مختلف بلدان المنطقة[٧]، عن طريق دعوة الشخصيات الإسلامية مثل خورشيد أحمد، أحد قادة الجماعة الإسلامية الباكستانية.

غير أن الإسلاموية السنّية – على أية حال – لم تكن المصدر الفكري الوحيد لمؤتمر الشباب الإسلامي؛ إذ إنه بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام ١٩٧٩، أصبح المذهب الشيعي مصدراً جديداً مهمًّا. ولابد إذن من أن ندرك الفروق الدقيقة في الدور، الذي يمكن أن يلعبه مؤتمر الشباب الإسلامي الجنوب أفريقي، كوسيط فكري للمذهب الوهابي السعودي، فقد نمّى قادة المؤتمر نزعة استقلالية تجاه التيارات الإسلامية في العالم، وقد نظروا في شتى مصادر التجديد بحثًا عن الوسائل، التي تعينهم على القيام بالتعبئة السياسية والدينية في منطقتهم؛ لذلك نجد في داخل المؤتمر أنواع الأنشطة نفسها، التي تقوم بها "حركة الشباب المسلم"، فقد اعتمد انتشار أنموذج إعادة الأسلمة في كامل الجنوب الأفريقي، أساسًا على الأنشطة، التي نفذتها "حركة الشباب المسلم" في جنوب أفريقيا، خاصة إنشاء المكتبات والمراكز الإسلامية، وتوزيع الكتب الإسلامية، وتنظيم معسكرات الشباب، وحصر أعداد السكان المسلمين، وجمع وتوزيع الزكاة.

التمويل والاستقلالية

جاءت فكرة إنشاء مؤتمر الشباب الإسلامي، في الجنوب الأفريقي، من الأمين العام للجمعية العالمية للشباب المسلم؛ فقد اقترح على اعضاء "حركة الشباب المسلم"، الذين كانوا على صلة وثيقة به، أن يوسعوا أنشطتهم لتغطي البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا، وقد شكل الأفراد، الذين كانوا في صلب عملية التركيز الإقليمي، قنطرة بين الجماعات المسلمة في الجنوب الأفريقي، ومختلف التنظيمات الإسلامية العالمية في بلدان النفط[٩]. ومن خلال مجموعات، مثل: الجمعية العالمية للشباب المسلم، ورابطة العالم الإسلامي، تمكنت بلدان الجزيرة العربية (وعلى الأخص المملكة العربية السعودية) من تقديم الموارد المالية لنصرة القضايا الإسلامية، وتشجيع مؤتمر الشباب الإسلامي وحلقات الدرس على عقد مؤتمرات دورية، والدفاع عن مصالح المسلمين، وتحديد استراتيجية العالم الإسلامي على الصعيدين الوطني والدولي. وتنشر هذه المؤسسات الدولية العامة في غالب الاحيان، فكراً وهابيّاً يخدم مصالح النظام الملكي السعودي، ويسهم في تدعيم هيمنته

على العالم السنيّ. غير أنه من الضروري إدراك أن نشر الفكر الوهابي على الصعيد الدولي لا يتم بطريقة مباشرة، إذ إن السعوديين على عكس الإيرانيين، يثترون هيمنتهم وهدوء بالهم، دون انشغال كبير بالسيطرة المباشرة؛ فهم يتركون لمؤتمر الشباب الإسلامي حرية توجيه الأنشطة الإسلامية، ونمط إعادة الأسلمة، الذين ينشره المؤتمر في كل الجنوب الأفريقي من قاعدته فى هذا الجنوب[١٠].

إن الوجود والدعم المالي للمنظمات الإسلامية الدولية (مثل: رابطة العالم الإسلامي، وبنك التنمية الإسلامي[١١]، والاتحاد الإسلامي العالمي لمنظمات الطلاب، والجمعية العالمية للشباب المسلم) في مؤتمرات الشباب الإسلامي ضروري لنجاحه؛ ولدمج منطقة الجنوب الأفريقي في العالم الإسلامي. ويمكن فهم دوافع استثمارات هذه المنظمات غير الحكومية، في أفريقيا، من خلال نظرتها لما يريدون أن تكون عليه أفريقيا؛ إذ إن افريقيا بالنسبة للاتحاد الإسلامي لمنظمات الطلاب "هي قارة المسلمين"[١٢].

وقد تمت أنشطة عديدة مختلفة، افتُرض فيها أن تتسق مع هذا الطموح العالمي تجاه القارة الأفريقية، فجاء أولاً بناء أول مسجد في سوازيلاند، مولته الجمعية العالمية للشباب المسلم في عام ١٩٨١، والذي أصبح رأس الرمح لحركة الشباب المسلم هناك، ثم ساهمت الجمعية العالمية – بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي – في تقديم ملايين الدولارات لبناء المدارس الإسلامية في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وزامبيا وناميبيا، وساهمت رابطة العالم الإسلامي بمبلغ ٨٠,٠٠٠ دولار لبناء معهد إسلامي في هاراري[١٣]. ورغم ذلك، جعل غياب الاتصال والتعاون بين المؤسسات الرئيسة، مثل: الاتحاد الدولي الإسلامي للمنظمات الطلابية، والجمعية العالمية للشباب المسلم في توزيع المنشورات، وإدارة المركز للتدريب الإسلامي، مهمة مديري مؤتمر الشباب المسلم بجنوب أفريقيا أمرًا أكثر صعوبة. وقد انعكس تكرار الأنشطة في أفريقيا، التي يقوم بها الاتحاد الدولي، والجمعية العالمية ورابطة العالم الأسلامي، ودار الإفتاء (الإدارة السعودية للشؤون الإسلامية)[١٤]. غياب التنظيم في شبكة التمويل السني، وربما حتى خلافات، في تصميمهم على نشر الفكر الوهابي.

وعلى الرغم من تمويله المؤسسي وتنظيمه للقاءات دولية.. لم يفلح الاتحاد الدولي في جعل مشاركة الأفارقة السود أكثر ديمقراطية، وظلت "أفرقة" الإسلام وأسلمة الأفارقة ظاهرة هامشية. وحال عدم حصول المسلمين الأفارقة على الموارد الاقتصادية، والشبكات الإسلامية المتاحة للمسلمين من أصول هندية، عكس التنوع العرقي والثقافي، الذي يميز وضع المسلمين في الجنوب الأفريقي. وخلال المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للشباب الإسلامي بالجنوب الأفريقي، الذي عقد في هراري في عام ١٩٨٣، ضم وفد جنوب أفريقيا أربعين عضواً، في حين ارسلت البلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي وفوداً مكونة من أربعة أعضاء فقط. وقد تأثرت قيادة الاتحاد تأثيراً قويًا بالمهاجرين الهنود المسلمين، في الجنوب الأفريقي، مما أثر على التضامن والصلات بين الأعراق. وهكذا طغت الانقسامات العرقية والوطنية على عالمية الإسلام، والالتزام الفكري.

وعموماً، كانت الإنجازات الرئيسة للاتحاد الدولي للشباب الإسلامي هي منح المجتمعات المسلمة في المنطقة فرصة التعارف، وتذليل العقبات التي واجهت نشطاء التجديد الإسلامي، ودمج الجنوب الأفريقي في العالم الإسلامي، من خلال شبكات اتصال دولية، قادرة على توفير الموارد والدعم المالي. بيد أن هذا الدعم المالي لم يواكب الآمال والطموحات، التي عبرت عنها المؤتمرات المختلفة[١٥]؛ ففي عام ١٩٩٥، علّق الاتحاد الدولي أنشطته؛ لأن الجمعية العالمية للشباب المسلم أوقفت دعمها المالي لمشروع الأسلمة الإقليمي. ومنذ حرب الخليج، تناقص الدعم السعودي الرسمي، وفشل قادة الاتحاد العالمي في الحصول على دعم من جهات خاصة أخرى، مثل: رجال الاعمال من الدول النفطية[١٦]. ورغم ذلك، لاتزال الجمعية العالمية، موجودة في الإقليم، وتواصل تمويل المنظمات الإسلامية الأخرى، التي تروج للتضامن الإسلامي.

وباختصار، فإن حيوية التبادلات الدولية التي بدأها مؤتمر الشباب المسلم نتجت عن فائدتها كأداة، وعن الطبيعة المؤسسية لشبكات اتصالها، وعدم تدخل دولة الفصل العنصري. وقد كانت عولمة الإسلام، والظروف السائدة في جنوب أفريقيا، في مصلحة العمل الخارجي للمؤتمر في منطقة الجنوب الأفريقي؛ حيث تتوافر فرص الأنشطة السياسية-الدينية للمسلمين الأفارقة. ومنذ نهاية نظام الأبارتهايد، تحولت المؤسسات الإسلامية في جنوب أفريقيا أكثر نحو بلادها،

واستطاعت أن تؤسس بالتدريج، علاقة تعاونية مع الدولة الديمقراطية الجديدة. وقبل أن نشرع في تحليل فترة ما بعد الأپارتهايد، سأستعرض الجزء الثاني من التحليل الاجتماعي–السياسي لمؤتمر الشباب الإسلامي، والذي يوضح بجلاء الخطوات الرئيسة، التي شكلت العلاقة السياسية بين المنظمات الإسلامية والسلطات العامة.

نشاط مؤتمر الشباب الأسلامي في موزمبيق

عُقدت الدورة الخامسة لمؤتمر الشباب الإسلامي، في موزمبيق، في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٧، بالتعاون الوثيق مع الجمعية العالمية للشباب المسلم. ويعود وجود الجمعية العالمية والمنظمات الإسلامية الدولية الأخرى، في موزمبيق، إلى نشوء حركة إسلامية في ذلك البلد بدأت عام ١٩٨٤؛ غير أن وضع الإسلام في موزمبيق لم يكن مناسبًا دائمًا لانتشار الإسلام التجديدي.

ومنذ انعقاد الدورة الاولى لمؤتمر الشباب الإسلامي، في الجنوب الأفريقي في بوتسوانا في ١٩٧٧، ظل وضع المسلمين في ملاوي وموزمبيق موضوع النقاش. وفي ذلك العام؛ أي بعد عامين من الاستقلال، اعتمدت فريليمو (جبهة تحرير موزمبيق)، والتي قادت النضال ضد الحكم الاستعماري البرتغالي، سياسة ماركسية، مضادة للتقاليد الثقافية والدينية لشعب موزمبيق. وقد عانى المسلمون – الذين كانوا سلفًا هدفًا للقمع أثناء الإستعمار البرتغالي – من المضايقات والقيود المشددة على الحريات الدينية بعد الاستقلال، مثلما هو الحال بالنسبة للمسيحيين. وقد تم تهميش الإسلام بتحويل المدارس الدينية والمساجد إلى مدارس نظامية، وحُظر استيراد القرآن، وفرضت الرقابة على المنشورات الإسلامية، ووضعت القيود على حرية التعبير، وحركة المسلمين، الذين يودون، مثلا، مواصلة دراستهم بالخارج (برادلو ١٩٨٧ أ، ٦–٧). كذلك حدّ تصاعد التوتر العرقي، والفقر، والمستوى المتدني للتعليم، وقلة الموارد المالية المخصصة للمساجد، وغياب الأئمة المؤهلين من النشاط الإسلامي. وقد طالبت المنظمات الإسلامية في موزمبيق – وهي تواجه هذه الصعاب – البلدان الإسلامية بالتدخل من خلال القنوات الدبلوماسية، والضغط على الحكومة وعلى فريليمو لحماية الحريات الدينية (برادلو ١٩٨٧ ب). وقد طُولب ممثلو المؤتمر

بتقديم المنح الدراسية؛ لتدريب القادة المسلمين، من خلال السفارات الأجنبية (نيجيريا، السودان، الباكستان، ومصر) في مابوتو (جمعية الشباب المسلم بموزمبيق، غير منشور).[١٧]

وفي الثمانينيات فقط، قررت فريليمو تغيير سياستها تجاه الأديان بخلق إدارة للشؤون الدينية؛ للإشراف على كل المنظمات الدينية. وقد سمح هذا التغيير، في السياسة للمؤسسات الدولية بالتدخل في تنظيم الإسلام في موزمبيق. وفي هذه الظروف السياسية المواتية، قرر مؤتمر الشباب المسلم عقد دورته الأفريقية الخامسة في موزمبيق، والتي نظمها المجلس الإسلامي لموزمبيق؛ علامة على نهاية عداوته السابقة للإسلام (مؤتمر الشباب المسلم في الجنوب الأفريقي ١٩٨٧).

جاءت الدورة تحت عنوان "الإسلام، دين لكل مكان وزمان"، موحية بأن المؤتمر سيكون مناسبة مسيّسة. وقد وُصفت الحقبة الاستعمارية البرتغالية – بموالاتها للكنيسة الكاثوليكية والتوسع التبشيري، وحظرها للممارسات الإسلامية، وإغلاق المدارس الدينية – بأنها السبب الأساسي لمحو الإسلام من خارطة البلاد، فقد تواصلت عداوة الدولة الاستعمارية، ضد الإسلام حتى نهاية الستينيات. وأراد مؤتمر الشباب أن يجعل من مشاريعه الجديدة، في موزمبيق، "عودة إسلامية" على خلفية العلاقة بين الإسلام والمسيحية أثناء الفترة الاستعمارية. وقد سمحت الطبيعة، المتعددة الأوجه، للمؤتمر بأن يكون وسيطاً بين المؤسسات الإسلامية الدولية – بما في ذلك بنك التنمية الإسلامي – والحكومة الموزمبيقية؛ مما يفتح الباب امام الاستثمارات الاقتصادية في بلد، أصلح من شأن معاملته لمواطنيه المسلمين وفي إطار هذا الحراك السياسي.

فإنه ليس من الحكمة اعتبار مؤتمر الشباب الإسلامي مجرد أداة سياسية في يد المؤسسات السعودية التي تموّله، بل من الأصوب رؤية ذلك على أنه تصميم مثابر من جانب مسلمي جنوب أفريقيا؛ لاستخدام المنظمات الإسلامية الدولية لمساعدة المسلمين، الذين هم في وضع أقلية، ويواجهون صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية. ويمكن لهذه الشبكة من الصلات، والتي يشكل المؤتمر

جزءًا منها – تقديم الحلول لبعض الأزمات، التي تؤثر على المسلمين. وهكذا أصبح المؤتمر قناة دبلوماسية جديدة عن طريق لعب دور الوسيط في العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من كل ما ذُكر، فإن تسييس الأنشطة الدينية لمؤتمر الشباب الإسلامي يعتمد، في الحقيقة، على مساحة الحركة، التي تمنحها إياها حكومات دول الجنوب الأفريقي. وفي حالة موزمبيق، فإن السياسة التي انتهجتها الدولة – في منتصف الثمانينيات، على الصعيدين الوطني والدولي، والمستندة إلى الشرعية والبراجماتية – كانت في مصلحة مؤتمر الشباب الإسلامي (شوتز ١٩٩٥ب؛ وموانجي ٢٠٠٢)؛ إذ اضطرت موزمبيق الآن، والتي عرفت بمساندتها لحركات التحرير في روديسيا/زمبابوي وفي جنوب أفريقيا، إلى التفاوض مع جارتها جنوب أفريقيا للخروج من أزمتها السياسية والاقتصادية. ورغم ذلك، فإن التغيرات في السياسة الخارجية في أعقاب توقيع اتفاقيات نوكماتي عام ١٩٨٤ (والتي تشترط، ضمن أشياء أخرى، وضع قيود على أنشطة الأتحاد الوطني الأفريقي على أراضي موزمبيق)، لم تكن تعني التخلي عن سياسة الإدانة للدولة الجنوب أفريقية ولسياستها، الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويمكن وفق ذلك قراءة مشاركة أعضاء من حكومة موزمبيق في دورات مؤتمر الشباب الإسلامي على أن الحكومة تميل إلى سياسة تعاون مع الجهات الدولية الفاعلة المختلفة، وعلى عزمها في الوقت نفسه على السيطرة على أنشطة المؤسسات الإسلامية الدولية على أراضيها. غير أنه من المهم الإشارة إلى الأهمية، التي اعطتها الحكومة للمؤسسات الإسلامية الدولية القادرة على تقديم الدعم المالي.[١٨] وبانضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٤، وبنك التنمية الإسلامي في العام التالي، ضاعفت الدولة الموزمبيقية جهودها؛ لاكتساب الشرعية في أعين مواطنيها المسلمين، بينما واصلت، في الوقت ذاته، انتهاج سياسة خارجية مرنة، مصحوبة منذ عام ١٩٩٥ بسياسات تحرير سياسية واقتصادية (موانجي ٢٠٠٢).

وفي هذا السياق المواتي لعمل الوسطاء الدوليين، شكّل مؤتمر الشباب الإسلامي منبراً للهجوم على سياسة جنوب أفريقيا العنصرية وسياستها الخارجية. فقد أشار وزير العدل، أثناء مؤتمر مابوتو، إلى "أعمال زعزعة الاستقرار"، وزعم أن "الأعمال العدوانية التي يشجعها نظام جنوب أفريقيا العنصري ضد شعوب دول الجنوب الأفريقي قد تزايدت"، وشدّد على ضرورة "تدعيم الوحدة في منطقة الجنوب الأفريقي"، التي تشكل المجموعات المسلمة جزءًا منها.[١٩] وقصد الوزير بكلماته هذه التمرد المناهض للشيوعية، الذي تقوده "رينامو" منذ عام ١٩٧٩. ولكن لم يعلن المؤتمر عن تحديه السافر لجنوب أفريقيا حتى أغسطس (آب) عام ١٩٨٨، أثناء دورته السادسة (في لوساكا، زامبيا)؛ حين قدم الدعوة للمؤتمر الأفريقي الوطني ليشارك في الاجتماعات. وقد خاطب المؤتمر الوطني الأفريقي والرئيس كينيت كاوندا الاثنين وأربعين وفدًا مسلماً، التي أتت غالبيتها من أفريقيا الجنوبية. وقد شجع كل هؤلاء مسلمي الإقليم على دعم إقامة حكومة ديمقراطية في جنوب أفريقيا (روهان ١٩٨٨). وقد جعل مؤتمر لوساكا عملية العولمة عاملاً حاسمًا في تسييس أنشطة مؤتمر الشباب الإسلامي؛ بيد أن إدانة الأنظمة القمعية في المنابر الدولية ظلت جانباً هامشيًا في أنشطة المؤتمر الدولية، واتجه المؤتمر، عوضاً عن ذلك، إلى تبني حوار مختلف النوع عن المساعدات الإنسانية والتنموية، والتي ستمثل في مقبل السنوات وسيلة جديدة للتضامن الإسلامي وللعمل السياسي.[٢٠] ولم يُسهم تبني مثل هذا الخطاب الديني والسياسي، الذي يدور حول التدخل الإنساني في تواصل أنشطة جمعيات مسلمي جنوب أفريقيا الباكرة فحسب، بل أصبح الإسهام الأساسي لمؤتمر الشباب الإسلامي.

وأثناء مؤتمر مابوتو عام ١٩٨٧، اعتُبر التعاون من أجل التنمية رسميًّا أمراً لا ينفصم عن *"الدعوة"*، وقدمت قرارات المؤتمر الدعم للمجتمعات المسلمة التي تعاني من الفقر والجوع والمجاعات والحروب، أو من الكوارث الطبيعية. غير أن مؤتمر الشباب الإسلامي لم يوسع دائرة أنشطته في مجالات المساعدات الإنسانية والتنموية، بل ظل منظمة إسلامية تهتم بتوطيد العلاقات بين المسلمين في الإقليم من ناحية، وبناء شبكة من المؤسسات الإسلامية التعليمية، من ناحية

أخرى. وقد تابعت منظمات أخرى جهود مؤتمر الشباب الإسلامي في إعادة الأسلمة، بدخولها في مجال المساعدات الطارئة في الجنوب الأفريقي. وفي الواقع.. فإنه مع ازدياد الاتصالات بين مسلمي جنوب أفريقيا والشبكات الدولية (ذات الأصل السعودي في غالب الأحيان)، بدأ ممثلون جدد للمسلمين، في المساهمة في "افرقة" الإسلام بإنشاء منظمات غير حكومية إسلامية، هدفها مساعدة أكثر فئات المسلمين احتياجًا.

تكاثر المنظمات غير الحكومية الجنوب أفريقية:

نمط جديد من الجهات الإسلامية الفاعلة

منذ نهاية الثمانينيات –وعلى الأخص بعد قيام جنوب أفريقيا الديمقراطية– دفعت *"الدعوة"* في وسط المجتمعات المحلية الهنود المسلمين للاهتمام بالأبعاد السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية السوداء، ولم تُعد المنظمات الإسلامية، في جنوب أفريقيا، تستمتع بالحرية النسبية، التي يتمتع بها مؤتمر الشباب المسلم في تحديد أهدافه وغاياته؛ إذ أصبحت المجتمعات الهندية المسلمة تلقي التشجيع الآن من المؤسسات الإسلامية الدولية لتبني توجه عام تجاه *"الدعوة"*، وألاّ تهمل المدن الأفريقية العشوائية.[٢١] غير أن الإحساس باللامبالاة والاحتقار، أحيانًا، المتغلغلة في بعض العقول، تؤثر تأثيرًا قويًّا على العلاقة بين الهنود والأفارقة السود. وللتغلب على مختلف النزاعات بين الهنود والأفارقة السود، استخدمت المنظمات أساليب، استنبطتها من الطبيعة الدولية لهذه المنظمات؛ لتمكّن نفسها من التأقلم مع هذا النموذج الجديد للعمل الإنساني الإسلامي.

الوكالة الإسلامية لأفريقيا

أصبح مجال المساعدات الطارئة، والعون الإنساني، مرحلة جديدة في تطور "الدعوة"، واستحال في الثمانينيات مجالاً مزدهراً للعمل الإسلامي بإنشاء منظمات غير حكومية إسلامية، مثل: الوكالة الإسلامية لأفريقيا، ولها فروع في

عدد من البلدان الأفريقية. وقد ركزت أنشطتها في البداية على مجال *الدعوة*؛ خاصة في ملاوي. وقد رسمت الدورة الثالثة لمؤتمر الشباب الإسلامي، والتي انعقدت في ذلك البلد، صورة تبعث على الانزعاج لمسلمي ملاوي، الذين يعانون من أزمة الهوّية، ويربطون الإسلام بالأمية والرق والتقاليد البالية، ودعت إلى تدابير عاجلة لمعالجة ذلك. وقد استجاب للدعوة طبيب كويتي، اسمه عبد الرحمن السوميت، الذي أنشأ اللجنة الإسلامية لأفريقيا؛ بمساعدة ممثل للجنة الإسلامية لأفريقيا، ومقرها بالكويت.

وقد أجبر غياب المنظمات الإسلامية، في مجال المساعدات الطارئة، الوكالة الإسلامية لأفريقيا على جعل ملاوي هدفاً أساسياً لإعادة الأسلمة. وتفخر الوكالة أنها – بعد خمسة أعوام من دورة مؤتمر الشباب الإسلامي التي انعقدت هناك – استعادت ولاء المسلمين، الذين، وفق ما تقول الوكالة، شكلوا مرة أخرى اغلبية السكان، أي ٦٠ بالمائة.[٢٢] وقد نفذت الوكالة أيضًا أنشطة في موزمبيق، حيث واجه المسلمون – مثلما حدث في ملاوي – صعوبات دينية وسياسية أمام حركة إعادة الأسلمة. وقد طورت الوكالة ضربًا من الأنشطة، يُعني فقط بالمساعدات الطارئة، التي أصبحت محور نشاط المنظمات الإسلامية في جهودها؛ لإعاقة تقدم منظمات التبشير المسيحي في افريقيا جنوب الصحراء. ولا يجب أن نظن أن تاريخ إنشاء الوكالة، أو تركيز مشروعها الأول على إعادة الأسلمة في ملاوي وموزمبيق، أمر لا دلالة له؛ كذلك من الملاحظ أن ظهور حركات التجديد في أي مكان يصاحبه نشوء المنظمات غير الحكومية الإسلامية. وفي إطار عملية العولمة، تمثل هذه المنظمات مؤسسات جديدة لإعادة الأسلمة؛ نتيجة لدخولها معترك العمل العام، ولطبيعة أنشطتها الدولية.

وقد تحصلت الوكالة على الموارد، والقدرة على القيام بأنشطة متعددة، في مجالات شتى *كالدعوة* والتعليم والرعاية الصحية والعون التنموي (والذي يشمل، ضمن مشاريع أخرى: بناء المدارس، والمراكز الصحية، وتنظيم دورات التدريب المهنية). ولم يقتصر عمل الوكالة على أفريقيا الجنوبية فقط؛ بل امتدت أنشطتها لتغطي أربعة وثلاثين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وقد جاءت شبكة

اتصالاتها الدولية، نتاجاً لاستراتيجيتها في إدارة الأنشطة الخيرية. ووفق أوراقها وتقاريرها، قامت الوكالة بمختلف الأنشطة في أفريقيا في عام ١٩٩٨؛ إذ استخدمت فيها نحو ٣,٢٨٨ من العمال المحليين: شيَّدت الوكالة ١٤٠ ملجأً للأيتام، و ١٦٢ مدرسة و ١٢٠٠ مسجد و ٨٤٠ مدرسة إسلامية، و ١٠٠ عيادة، و ٣٤ مستشفى و ١٠٠ مركز لتدريب النساء على الإنتاج الحرفي. وبالإضافة إلي ذلك، قامت الوكالة بحفر ٢,٠٠٠ بئر، وتوزيع ٥,٥ مليون نسخة من القرآن، وقدمت العون الغذائي والكساء وأشياء أخرى عديدة. ومنذ عام ١٩٨٠، أصبحت المنظمات غير الحكومية الإسلامية تجمع التبرعات من كافة أنحاء العالم، وتُشرف على التضامن الإسلامي الدولي.[٢٣] ويعكس التنوع الكبير في الأنشطة، التي تقوم بها الوكالة رؤية للتجديد، لا تغفل أي مجال اجتماعي أو اقتصادي في استراتجيتها للأسلمة وإعادة الأسلمة، وسط الفقراء من سكان أفريقيا السوداء.

وبحكم قربها من المؤسسات العربية الدولية ودورها الإستراتيجي في تنفيذ حملات إعادة الأسلمة، ركز فرع جنوب أفريقيا، للوكالة، أنشطته على كامل منطقة الجنوب الأفريقي حتى منتصف التسعينيات، وقام بزيارات رسمية لمختلف البلدان؛ خاصة موزمبيق. وإذا نظرنا نظرة مقارنة، فإنه يمكننا التساؤل عن العلاقة بين فرع الوكالة في موزمبيق ورئاستها في الكويت، إذ إن قادة الوكالة في الكويت، على عكس قادتها في الجنوب الأفريقي، ليسوا كويتيين، بل مهاجرين سودانيين. وكذلك لا تعتمد الوكالة في جنوب أفريقيا مالياً على المنظمة الأم في الكويت، كما تفعل الفروع في البلدان الأفريقية الأخرى، مثل: موزمبيق حيث يعاني معظم السكان من الفقر.[٢٤]، أو لا تحول المنظمات غير الحكومية الإسلامية نفسها، إلى أدوات دبلوماسية، في خدمة السياسة الخارجية لبعض البلدان العربية[٢٥]. يَصر دكتور عبد الرحمن السوميت، مؤسس الوكالة أن المنظمة لا تعتمد ماليًا على الدولة الكويتية، ولا تمثل مصالح الكويت السياسية والدينية في أفريقيا جنوب الصحراء، وأن الموارد المالية للمنظمة تأتي أساسًا من تبرعات الأفراد المسلمين.[٢٦]

وقد تمكن فرع الوكالة في جنوب أفريقيا – لما له من موارد مالية وفيرة – من الهيمنة على مجال العمل الانساني الإسلامي، من خلال تحديث استخدامه لوسائل الإعلام وجمعه للتبرعات. وقد اعتمد "تسويق" العمل الخيري في جنوب أفريقيا – بصورة أساسية – على توزيع الكتيبات؛ أي المنشورات التي تحض المسلمين على دعم العمل الإنساني، الذي يفيد "أخوانهم واخواتهم في الإسلام". وتستخدم الوكالة في حملاتها البريدية لغة إسلامية، تكثر من الآيات القرآنية وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في المناسبات كشهر رمضان وعيدي *الفطر والأضحى*، والتي تستمر لمدة ثلاثة أو أربعة أيام. وتجمع التبرعات خلال هذه الأيام؛ حين تنشط التنظيمات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية في حث المسلمين على المشاركة في دعم التضامن الإسلامي. وتستخدم الوكالة مناشدات مماثلة، لما تستخدمه معظم المنظمات غير الحكومية الإسلامية. إذ تطلب من المسلمين المساهمة في تمويل إفطار الصائمين إستناداً إلى حديث نبوي، يؤكد أن من يسهم في إفطار صائم له أجر الصائم. وتعمّق المنشورات المرسلة بالبريد هذه الرسالة بتساؤلها: "هل تريد ان تضاعف أجر صيامك في رمضان؟"، وتشمل المراسلات البريدية حساباً مصرفيًّا لتلقي اموال *الزكاة والصدقات*، مع إمكانية الدفع على أقساط. وتمثل اللهجة الملّحة المستخدمة، في مثل هذه الحملات، ضغطاً معنويًّا على المسلمين الذين هم – وفق ما تقول الوكالة – ملزمون دينيًّا بمساعدة المحتاجين من المسلمين. خاصة أولئك الذين قد يتعرضون لخطر التنصير. وفي أحد الكتيبات، تصف الوكالة موقف الأفارقة السود بأنه حرج، "ونحن نعامل كل تبرع ومساهمة من جانب مانحينا كأمر عاجل"، وتركز المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإسلامية الأخرى على الزكاة، إحدى ركائز الإسلام، على أساس أن لها دورًا مركزيًّا في تنظيم المجتمع، وتذكّر معظمها المسلمين بهذا الواجب الديني.

وأخيراً، ازداد استخدام هذه المنظمات لوسائل التسويق الحديثة كحملات إرسال الرسائل النصية القصيرة، عن طريق الهاتف، وحملات الترويج التلفزيونية المطّولة، والمواقع الإلكترونية، التي يمكنها تسلم المساهمات، والإعلانات في الصحافة الإسلامية ووسائل الإعلام، ولا تتردد هذه المنظمات

في استخدام الآيات القرآنية، وتبذل الوعود بدخول الجنة. ويمول فرع الوكالة بجنوب أفريقيا نفسه (على خلاف فرعها بموزمبيق)، بعد أن طوّر وسائله في جمع التبرعات، التي تمّول أنشطته.[٢٧]

المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية :

رهانات العون التنموي في جنوب أفريقيا لما بعد نظام "الأبارتهايد"

واجهت المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل وكالة مسلمي أفريقيا، خلال السنوات القليلة الماضية صعوبات جمّة تتعلق بصورة أنشطتها، التي تعكسها وسائل الإعلام لقربها من مركز النزاعات العرقية، التي تقسم مجتمع المسلمين في جنوب أفريقيا. ورغم دور المنظمات غير الحكومية الدولية المهم في تأسيس العمل الإنساني الإسلامي، لم تفلح في التأقلم مع تحديات التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا. وقد تأثرت الصورة العامة للوكالة نتيجة لعدد من الاتهامات من المسلمين الأفارقة السود، ومن المهاجرين الصوماليين، الذين يتهمون الوكالة بأنها توزع مساعداتها بطريقة غير عادلة؛ نتيجة لأن قيادتها الهندية عنصرية (فاهر وچيبي ٢٠٠٤). وهذه النزاعات بين الأفارقة السود والهنود المسلمين تمثل عقبة كأداة أمام توطين مؤسسات العون الإسلامية؛ إذ إن قياداتها المُحبَطة تفضّل تحويل جهودها إلى منظمات العون الدولية.[٢٨]

ومن ناحية أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية الإسلامية المحليّة أكثر قدرة على قبول التعددية والانفتاح على الظروف الاجتماعية، وكذلك فإن المنظمات المتجذرة في النسيج الاجتماعي المحلي تبدو أكثر قدرة على مسايرة متطلبات التحول إلى المهنية في عملها. وقد أوضحت الدراسات للمنظمات غير الحكومية الإسلامية في منطقة الكاب، مثل مؤسسة "مستضعفين" ومركز "توان يوسف"، أن أنشطتها الإنسانية تعكس شكلاً جديداً لمواطنة المسلمين، في مناخ التحرير السياسي والاقتصادي. وقد أصبحت التنمية مجالاً جديدًا للعمل، كما يؤمن هذا الجيل الجديد من المنظمات غير الحكومية الإسلامية بأن عالمية العون أمر مفروغ منه. ومن دوافع ذلك، كما قال أحد قادة مؤسسة "مستضعفين": "إن

النجاح الذي لقيته مشاريعنا المختلفة، كإنشاء رياض الأطفال، ومحو الأمية للكبار، وبرامج التغذية، وبرامج المساعدات في حالات الكوارث والمدارس الإسلامية، وتدريب رجال الأعمال قد تجاوز كل توقعاتنا ..... وقد شملت برامج التغذية كل المجتمع، بغض النظر عن الدين أو الثقافة" (چونسون -آدامز، غير منشور). وقد أثرت عملية التحول الديمقراطي، لا شك، على بروز ناشطين مسلمين حريصين على ربط هويتهم الإسلامية بهويتهم كمواطنين. وقد أعتبر الأشخاص - الذين استجوبتُهم متطلبات المواطنة الإسلامية - بما في ذلك مساعدة المحتاجين والشرائح الاجتماعية المحددة - هي الدوافع الرئيسة لانضمامهم إلى هذه المنظمات الإنسانية.

ومؤسسة "مستضعفين" ومركز "توان يوسف" مُثيرتان للاهتمام، ومميزتان؛ لأن تأسيسهما تم عبر نساء حريصات على إبراز صورة حديثة للعمل الإسلامي.[٢٩] وقد شمل التحول، في شكل العمل الخيري الإسلامي، تغييرات مهمة أبرزها نشاط المرأة المسلمة من الجاليتين الهندية والملاوية. وقد أُسست "مستضعفين" عام ١٩٨٦، وهي منظمة تحرص على تحسين وضع النساء اللائي - كما تقول مديرة المنظمة - أول من يعانين الفقر في غرب مديرية الكاپ، كما تحتج المديرة على احتكار الرجال للمؤسسات الإسلامية.[٣٠] وقد زادت شعبية مؤسسة "مستضعفين"؛ نتيجة عدم لجوئها إلى التفرقة في توزيع مساعداتها للمحتاجين، ولم يقتصر ذلك على الجالية المسلمة، بل في عموم مدينة الكاپ أيضًا. وتلقت المؤسسة التبرعات من الشركات الكبيرة، مثل: وولورث وبرتش بتروليوم، ومن الحكومة الكندية التي ساهمت فى تمويل بناء مدرسة أساس. والمؤسسة منضمة أيضًا إلى شبكة وطنية للمنظمات النسوية؛ مما مكن مديرتها من تقديم شهادتها أمام لجنة برلمانية، تنظر في وضع المرأة والعنف الأسري في جنوب أفريقيا. وهكذا يتضح لنا أن مؤسسة مستضعفين تعمل في آنٍ معاً على ثلاثة مستويات، هي: الهويّة، والاقتصاد، والسياسة.

وكما ذُكر آنفاً فإن مركز توان يوسف يتميز بأنه أُسّس أيضًا بواسطة منظمة نسوية (اتحاد المرأة المسلمة في جنوب أفريقيا) في عام ٢٠٠٢. وقد

استطاع المركز أن يصبح منظمة غير حكومية، بمقدرات دولية، بفضل تمويل بنك التنمية الإسلامي (بلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي). وفي الواقع، استطاعت إحدى عضوات مجلس الإدارة أن تقيم علاقات تضامن مع عدد من المنظمات الإسلامية الدولية (ليبية وسعودية ...إلخ)، كذلك أسهم القرار الأخير بضم متطوعين مهنيين – بينهم رجال أعمال – في تحديث المركز؛ مما مكّنه من إعادة تنظيم أعماله وإبراز هويته الإسلامية. ويود أعضاء المركز الجدد أن يعطوا بعداً مهنيًّا جديداً للعمل الخيري الإسلامي، بتحريره من الاعتماد على الدعم الأجنبي، وإنتاج وبيع البضائع الاستهلاكية –من مخبز على سبيل المثال – يهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير أنشطة المنظمة التنموية. وقد سمحت مساهمات وزارة العمل للمركز – والذي امتلك مطبخاً – بتعيين متخصص في عمل المطاعم لتدريب الكبار، وقد مكّن هذا الابتكار النساء الفقيرات، من الأفارقة السود، من تلقي التدريب اللازم لإيجاد فرص العمل.

ورغم صعوبة قياس فعالية هذه الأنشطة التنموية، إلا أنه يبدو من الأيسر بالنسبة للمنظمات الصغيرة، مثل مركز توان يوسف، أن تصبح أكثر مهنية. وفي المقابل، يشدد المراقبون في جنوب أفريقيا وموزمبيق على المستوى المهني المتدني لوكالة مسلمي أفريقيا، وافتقادها للأهداف في أنشطتها التنموية؛ اذ يبدو أن المساعدات الطارئة لا تزال محور عملها. ويرى كثيرون أن مستقبل المنظمات غير الحكومية الإسلامية، لابد أن ينبني على القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولايتطلب ذلك الكفاءة الفنية اللازمة لكي يستطيع الناشطون في العمل الإنساني الإسلامي تحديد أهدافهم المالية فقط، بل أيضاً مزيدًا من التعاون مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المختلفين.[٣١] وقد استضاف المركز – في سعيه لتوسيع دائرة شراكاته في المجتمع المدني – "شبكة تمكين المواطنين"، والتي تضم اختصاصيين في الطب النفسي، وفي العمل الاجتماعي ممن يلتزمون بالعمل أيام السبت لمساعدة الأشخاص؛ الذين يواجهون مشاكل أسرية وزوجية ونفسية.

وفي موزمبيق، لم تفلح المنظمات الإسلامية في القيام بأعمال جماعية عديدة. وفي مجال الوقاية من الإيدز وحماية الأطفال، لم تتحصل وكالة مسلمي

أفريقيا على الموارد اللازمة لرعاية الأيتام، الذين في عهدتها، وبعضهم يحمل فيروس الإيدز. وقد أبرز تقرير دعمه المؤتمر العالمي للأديان والسلام – بالتعاون مع منظمة اليونسيف – على جهود الوكالة لإنشاء ملاجئ للأيتام، ولكنه انتقد غياب برامج الوقاية والتثقيف الصحي، والذي يعود إلى ضعف التدريب لدى قيادات الوكالة (المؤتمر العالمي للاديان والسلام ٢٠٠٣). ويتم حث المنظمات غير الحكومية الإسلامية في جنوب أفريقيا وموزمبيق؛ نتيجة لمواردها المالية والمادية، على لعب دور أكثر أهمية في مجال المساعدات الإنمائية ومجال الصحة. ولتحقيق ذلك، فإنه ينبغي على هذه المنظمات تحديث هياكلها وزيادة مهنيتها (سميانت ٢٠٠١).

ورغم أن الأنشطة المهنية وعالمية توزيع العون البادئين في عمل مركزى "توان يوسف" ومؤسسة "مستضعفين" تستندان دائمًا على منطلقات إسلامية، إلا أن المنظمتين لا تضفيان شرعية على أنشطتهما الإنسانية والتنموية، باستخدام الخطاب الديني فقط. ومن المؤكد أن سياسة التمييز الإيجابي، التي انتهجتها الحكومة قد وجهت الأنشطة المجتمعية للمنظمات الإسلامية[٣٢]. وقد اعترف أعضاء مركز توان يوسف ومؤسسة مستضعفين – وهم في الغالب من أصل هندي – بأنهم ينتمون إلى جالية موسرة، وأن هويتهم الوطنية، المدعومة بقيمهم الدينية، توجههم نحو عمل إنساني، يتسم بالعالمية وعدم التفرقة. ويمثل هذا النوع من التضامن، بالنسبة لمعظمهم، تعبيراً عن المواطنة الجنوب أفريقية، وبرهاناً على التزامهم بتنمية البلاد، من خلال تقديم العون لأكثر مواطنيهم احتياجًا، بغضّ النظر عن هوياتهم العرقية والدينية. وينعكس هذا الانفتاح على التعدد أيضًا في التسامح الديني، الذي يلتزم به أعضاء مركز توان يوسف، وعلى سبيل المثال، يمكن للنساء، اللائي لا يرتدين الحجاب العمل بالمركز.

ورغم أن المنظمات غير الحكومية الإسلامية الدولية قد تُعرّف وتعامل الفقر بطرق متباينة، إلا أنها تشترك في التزامها بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وقد ركزت مؤسسة مستضعفين ومركز توان يوسف على زيادة توطين حركتها المجتمعية. ولضمان تحقيق الوضع الأمثل؛ لإقامة علاقات تعاون مع الدولة،

تشجع المؤسسات وخاصة غير الحكومية على زيادة التزامها بسياسة "تمكين السود"، وأن نتقبل، من خلال ذلك، قواعد العمل الإنساني العالمي، الذي لا يفرق بين متلقي العون. ومن جانب آخر، تمثل الطبيعة الدولية للعمل الإسلامي إمكانات سياسية هائلة لحكومة ما بعد "الأبارتهايد"، والتي تتوق إلى التدخل في كافة أرجاء القارة؛ للمساهمة في تسوية النزاعات السياسية، وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وفي اغسطس/آب ٢٠٠٤، مثلاً، مولت وزارة الخارجية نقل أربعين طناً من الاغذية والأدوية، جمعتها وكالة مسلمي أفريقيا لإقليم دارفور بالسودان. وقد برر مسؤول من الوزارة، هذا العمل الإنساني لحكومة جنوب أفريقيا، في السودان بقوله:

إن حكومة جنوب أفريقيا مهتمة بمعاناة الناس في دارفور، وتحاول أن تبذل كل ما في وسعها لتخفيف معاناتهم. وهذه الرحلة جزء من الدعم، الذي تقدمه الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، مثل وكالة مسلمي أفريقيا؛ لتمكينها من دعم سكان دارفور. وكل هذا محاولة من الحكومة؛ للمساعدة والعمل على تسوية المشكلات في أفريقيا، وهذه هي الرسالة المهمة (صوت الكاب ٢٠٠٤).

وقد استطاعت وكالة مسلمي أفريقيا – أثناء ممارستها للدعوة عن طريق العمل الإنساني – أن تحسن علاقتها بالدولة، التي تظل اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية. وكذلك استمدت الدولة القوة من التعاون في مجال العون الإنساني؛ مما يمكنها من لعب دور قوى في المنطقة، ومن التحكم في التدفقات الإسلامية الدولية الصادرة عن مسلمي جنوب أفريقيا[٣٣]، وأيضًا لإضفاء الشرعية في الساحة العامة على الممارسات المجتمعية لهذه المنظمات غير الحكومية الإسلامية. وهكذا تلعب الدولة دوراً مهمًّا، وإن كان متأرجحاً، في تشكيل العمل الإنساني الإسلامي في جنوب أفريقيا.[٣٤]

إن دراسة الأشكال المتعددة للعمل الإنساني الإسلامي، الذي تقوم به المنظمات المحلية والعالمية، مكنني من متابعة تطور العون المعاصر. ويبين نمو مؤتمر الشباب الإسلامي ووكالة مسلمي أفريقيا، أن الدعوة تصبح تدريجيًّا

متعددة المهام؛ لأن المزج السياسي للإسلام، والعون للمحتاجين ومشاريع التنمية يتطلب تنويعاً للأنشطة في القارة الأفريقية. ومنذ بداية التحول الديموقراطي، ظلت مسألة العمل الإنساني والتنمية في قلب الأنشطة الدينية لمسلمي أفريقيا.[٣٥] ويتطلب ذلك على وجه الخصوص، أن تتسم إدارة هذه المنظمات الإسلامية بالمهنية، ومعظمها – مثل مؤسسة مستضعفين ومركز توان يوسف – أصبحت منظمات غير حكومية؛ بغية اكتساب الاحترام، كجهات فاعلة وجادة على الصعيدين الوطني والدولي. ويقود التوجه نحو المهنية إلى تغيرات دينية في هذه المنظمات؛ خاصة النشاط المتزايد للنساء المسلمات، وكذلك تغيرات سياسية، مثل: التعاون الوثيق مع الدولة في مشاريع التنمية الوطنية، وتوزيع العون الطارئ في الخارج. وهكذا ظل تأثير حكومة ما بعد فترة "الأپارتهايد" أمرًا لامفر منه، يضع القيود على المجموعات والأفراد، العاملين في مجال محدد، هو مجال العمل الإنساني الإسلامي.

هوامش

١. يكوّن مسلمو جنوب أفريقيا أقل من ٢ بالمائة من جملة السكان، ويشمل الإسلام هناك أربع مجموعات رئيسة، هي: مجموعة الكاپ من الملونين، والمسلمون من أصول هندية، يشكلون الأغلبية الساحقة من مسلمي جنوب أفريقيا، وهناك أيضًا المسلمون من الأفارقة السود، والمسلمون من أصول أوربية.

٢. في جنوب أفريقيا بعد "الأپارتهايد"، أصبحت ناتال تدعي كوازولو - ناتال، ومعظم الهجرات الهندية تتركز هناك.

٣. تأسست حركة الشباب المسلم في دُربان في عام ١٩٧٠، وكانت رأس الرمح في حركة إعادة الأسلمة في كل جنوب أفريقيا، وتقوم أفكار هذه الحركة على الحفاظ على الصلات داخل مجتمع المسلمين؛ للحفاظ على بقاء الهوية الإسلامية. انظر تايوب ١٩٩٥ للمزيد عن حركة الشباب المسلم.

٤. انشقت دعوة الإسلام وحركة الشباب المسلم؛ نتيجة لتحالف الدعوة مع الجبهة المناهضة للأپارتهايد في عام ١٩٨٣، والتي تمثلها الجبهة الديموقراطية المتحدة.

٥. "تقرير عن المؤتمر الأفريقي الإسلامي" موريتانيا، ٣-٥ مايو/أيار ١٩٧٦، مخطوطة مجهولة المصدر بأرشيف مؤتمر الشباب الإسلامي في دُربان، وأنا أشكر إ.جِدوت، منسق المؤتمر للسماح لي بالأطلاع على الأرشيف.

٦. يتركز المسلمون في ملاوي، موزمبيق، جنوب أفريقيا، زيمبابوي وزامبيا.

٧. اعتبر احد منسقي مؤتمر الشباب الإسلامي وضع المسلمين في الإقليم بأنه حرج: "ليس لدينا أي معلومات عن أحوال المسلمين في الإقليم. ورغم أننا نظرنا في إمكانية إنشاء مجلس تنسيقي، إلا أننا ذهشنا لمدى خطورة التحيز هناك. وقد واجهتنا مشكلتان: الاولى أن المسلمين، في حين لايزالون متمسكين بدينهم، فعلوا ذلك من منطلق غريزي أكثر منه عقلاني. وقد كان للسنوات المتعاقبة من إهمال التعاليم الإسلامية الأساسية، أثر في جعل تدينهم يستند إلى الخرافة والأساطير. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المشكلة الثانية هي العزلة. ولم يكن المسلمون معزولين عن "الأمة" فحسب، بل كانوا معزولين عن بقية المسلمين في المنطقة. وفي أجزاء عديدة من القارة، بدا المسلمون وكأنهم لا يعلمون بوجود أمة من المسلمين في العالم" (برادلو ١٩٨٧، ٥٩).

٨. تقرير المؤتمر الإسلامي الأول للجنوب الأفريقي، جابيرون، بوتسوانا، ٣-٥ يونيو/حزيران ١٩٧٧، نسخة مجهولة المصدر في إرشيف مؤتمر الشباب الإسلامي، دُربان؛ انظر أيضًا محضر

الإجتماع الإسلامي الأول للجنوب الأفريقي، الذي انعقد في قاعة المؤتمرات، في فندق هوليداي إن، جابيرون، بوتسوانا ٣-٥ يونيو/حويران ١٩٧٧.

٩. كما أكد أ. كولومونوس، فإن الأشخاص الموجودين على رأس هذه المنظمات هم "مركز الشبكة الذي يعطي معنى لعملها ومستقبلها" (كولومونوس ١٩٩٥، ١٦١).

١٠. على المنوال يلاحظ أ. روي أن "المؤسسات فوق-القومية هي شبكات للتمويل والتوزيع، أكثر منها مراكز للتحكم والتنظيم" (روي ١٩٩٢، ١٤٤).

١١. البنك الإسلامي للتنمية، ومقرّه جدة، تأسس عام ١٩٧٤ بواسطة منظمة المؤتمر الإسلامي في أعقاب تضاعف أسعار النفط أربع مرات.

١٢. تقرير الأمين العام للاتحاد الإسلامي الدولي الطلابيه المقدم إلى الدورة الرابعة، زيمبابوي، ٥-٩ مايو/أيار ١٩٨٣، نسخة مجهولة المصدر بأرشيف مؤتمر الشباب الإسلامي، دُربان.

١٣. الدورة الرابعة لمؤتمر الشباب الإسلامي، ألبير، هراري، رابطة الشباب الإسلامي بزيمبابوي، سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، كتيب يحوي برنامج الدورة وشذرات من الأوراق المقدمة في أرشيف المؤتمر، دُربان.

١٤. تركز دار الإفتاء جهودها المالية على نشر الوهابية، على وجه الخصوص.

١٥. يعبر القادة عن قدر من التفاؤل بشأن المشاريع المنجزة، على الرغم من ميزانية مؤتمر الشباب المحدودة والتي تبلغ ٢٥٠٠٠ دولار في العام في العالم. تقرير قدم إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الشباب الإسلامي، ربما بواسطة إ. جادوات، مابوتو.

١٦. قد يتساءل المرء عن أسباب انسحاب الجمعية العالمية للشباب المسلم، الذي ربما كان نتيجة للستغيرات في التسعينات، حين قلت الارتباطات بين مختلف المنظمات الإسلامية مثلما كان الحال بالنسبة للدعم السعودي (كيبيل ٢٠٠٠).

١٧. انظر أيضًا "مذكرة حول موزمبيق، دربان ٢٩ مارس/أذار ١٩٨٤"، مخطوطة مجهولة المصدر في إرشيف مؤتمر الشباب، دُربان.

١٨. بداية من عام ١٩٧٤، طورت السعودية تعاونها مع أفريقيا جنوب الصحراء. وقد أملت الدول الأفريقية، التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل أن تستفيد من العون المالي من دول الخليج، وأن تمتد علاقاتها مع العالم العربي. غير أن البلدان الأفريقية لم تكن على مستوى التوقعات، وعلى كل حال، ازدادت الصلات الدينية والثقافية من خلال الشبكات الدواية المختلفة، التي كونتها المنظمات الإسلامية السعودية.

١٩. "كلمة السيد وزير الصحة بجمهورية موزمبيق الشعبية"، مابوتو، ٨ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧، إرشيف منظمة الشباب المسلم، دُربان.

٢٠. سلوك المنظمات الخيرية سياسي؛ لأنه يتصل بالمجتمع والجمهور العريض. وكما أكد بادي وسماوت (١٩٩٥، ٦١)، لهذه المؤسسات أيضاً القدرة "على ملء الفراغ الاجتماعي".

٢١. هذا التركيز على المساواة في الفرص بالنسبة للمسلمين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، يخفي انشغالاً آخر لهذه المنظمات غير الحكومية الدولية؛ فالجهات الفاعلة الدولية من دول الخليج ترى في وضع الهنود المسلمين حرجًا؛ بسبب النزاع مع الأقارقة السود الموروث من الماضي، لذلك لابد أن يصبحوا ممثلين للأسلمة وإعادة الأسلمة، للسكان السود على المستوى الوطني والإقليمي.

٢٢. علّق شيخ سعد، وهو من أعضاء وكالة مسلمي أفريقيا، على هذا التبدل في وضع الإسلام في ملاوي قائلا:" تمثل ملاوي ما يمكن فعله بقليل من المال لتغيير مصير أمة" (برانلو ١٩٨٧ أ، ٧). ولكن تقديرات وكالة مسلمي أفريقيا لأعداد المسلمين في ملاوي تتوافق مع الحقائق؛ إذ إنه وفقًا لتقديرات أخرى، يُشكل المسلمون بين ١٠ و٢٠ بالمائة من جملة سكان البلاد في السنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ (موميسا ٢٠٠٢).

٢٣. منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تضمنت دراسة المنظمات غير الحكومية الدولية تساؤلات حول مصادر تمويلها، ويبدو أن هذه المنظمات لها أربعة مصادر للتمويل، هي: الدول والمنظمات الإسلامية العالمية (مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي)، والبنوك الإسلامية وتسويقها للأنشطة الخيرية للجمهور العريض، والشبكات المريبة لما يُسمى "الإسلاموية الدولية".

٢٤. المانحون الرئيسيون في جنوب أفريقيا للمنظمات الإسلامية، هم من فئة التجار.

٢٥. يعتقد أ. ر. غندور أن هذه الملاحظة تنطبق أيضًا على بعض المنظمات غير الحكومية الغربية، التي هي "أدوات سياسية للجهات التي تمولها" (غندور ٢٠٠٢، ٢٠).

٢٦. الشهرة الدولية لهذه المنظمة الكويتية التي تحصلت عليها بتوسيع أنشطتها في القارة الأفريقية في أقل من عشرين عامًا، مكنت مديرها السميت من الفوز بجائزة الملك فيصل الدولية.

٢٧. بالنسبة لفرع الوكالة في موزمبيق، المؤسسات هي المصدر الأهم لمواردها. مقابلات مع مدير الوكالة في جنوب أفريقيا، جوهانسبرج، ١٤ أغسطس /آب ٢٠٠٤.

٢٨. يؤكد هيرشمان أهمية مثل هذا الإحباط في تحليله للتوجهات الثورية: "تُشير خيبة الأمل إلى اختيار أو قرار مسبق خاطئ، وتتابع دراستي أثر الأخطاء الفادحة المتعاقبة، دون التأكد من احتمال الخلاص من خيبة الأمل" (هيرشمان ١٩٨٢، ٢٢٨).

٢٩. مشاركة المرأة في مجال العمل الخيري تتزايد في القطاع العلوي في البلاد؛ إذ تتقلد المزيد من النساء المناصب العليا، حتى وإن استمرت المنظمات تحت قيادة الرجال (سويلنج ورسل ٢٠٠٢).

٣٠. وفق مدير مؤسسة "مستضعفين"، فإن مشروعها للسنوات الخمس القادمة، هو تعميق الهوية الإسلامية لدى النساء بتشجيعهن على الالتحاق بالمدارس الدينية؛ لرفع مستوى تعليمهن ومعرفتهن بالإسلام. مقابلة، ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، مدينة الكاب.

٣١. مقابلة مع عضو سابق في وكالة مسلمي أفريقيا ومن قادة المؤتمر العالمي للأديان والسلام حاليا، مابوتو ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.

٣٢. حددت الدولة، على لسان وزير التنمية الاجتماعية، العمل في المستوى الأعلى كما يلي: "والتوقع الثاني للحكومة أن تساعد المنظمات غير الحكومية في توسيع الحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، التي تخلق فرص العمالة، وتقضي على الفقر بين أفقر الفقراء، ويستدعي ذلك تقديم الخدمات بطرق اقتصادية ومستدامة" (سويلنج ورسل ٢٠٠٢، ٤-٥). كذلك يؤثر السياسيون على الأنشطة الإسلامية لمسلمي جنوب أفريقيا. وقد شجع إبراهيم رسول، رئيس وزراء غرب الكاب المنظمات الخيرية على المساعدة في تحقيق التنمية.

٣٣. شجعت العولمة التدخل المتزايد للجهات الفاعلة من غير الدول، مثل: الكنائس والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات في السياسة الخارجية في الدول الأفريقية (أدار وأجولو ٢٠٠٢).

٣٤. يؤكد بارتليمي الطبيعة المتناقضة للدولة، ووفقًا لها "لا يمكن أن يُنكر المرء أنها تستغل المنظمات وتسيطر عليها. وينبغي تأكيد دورها كضامن للمعاملة المتساوية لمواطنيها ومؤسساتها وحمايتها مهامها التي تشمل الجميع" (بارتليمي ٢٠٠٠، ٢٦٦).

٣٥. نرى الظاهرة نفسها في موزمبيق حيث تُنفذ المنظمات غير الحكومية برامج الإغاثة والتنمية الاقتصادية.